

Distr.: General
20 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٢٩ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون
الخاصون للأمين العام

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١١ لست بعثات
سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية للمبعوثين الخاصين والشخصيين
والمستشارين الخاصين للأمين العام.

وتبلغ الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠١١ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في هذه
المجموعة ٢٠٠ ٦٩٢ ٨ دولار. وبعد احتساب الرصيد المقدّر البالغ ٦٠٠ ٩٦٨ دولار،
المتوقع أن يبقى حراً للبعثات الست في نهاية عام ٢٠١٠، فإن الاحتياجات الإضافية المطلوبة
للبعثات السياسية الخاصة الست ستبلغ ٦٠٠ ٧٢٣ ٧ دولار.



المحتويات

الصفحة

أولاً -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانياً -	البعثات السياسية الخاصة	٣
ألف -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بميثاق	٣
باء -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	١٣
جيم -	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٢٠
دال -	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	٣١
هاء -	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩/٢٠٠٤	٣٥

أولاً - لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - يبلغ صافي الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠١١ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في هذه المجموعة ٢٠٠ ٦٩٢ ٨ دولار (انظر الجدول أدناه).

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١		١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١	
الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	الافتقادات التقديرية	النفقات الوفورات (العجز)	الفرق،	المجموع	الصافي	غير المتكررة	الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠
(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٣)-(٤)	(٦)	(٧)-(٤)-(٦)	(٨)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	١ ١٥٩,١	٦٩٧,٥	٤٦١,٥	١ ٢١٦,٧	٧٥٥,١	-	٥٧,٦
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقرص	٣ ٢٦٦,٨	٣ ١٩٧,٨٦	٩,٠	٣ ٥٣٦,٦	٣ ٤٦٧,٦	-	٢٦٩,٨
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	١ ٧٤١,٣	١ ٤٩٣,٠	٢٤٨,٣	٢ ٥٧٥,٦	٢ ٣٢٧,٣	٨٥,٤	٨٣٤,٣
المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	٦٩٠,٧	٤٦٨,٢	٢٢٢,٥	٦٢٩,٢	٤٠٦,٧	-	(٦١,٥)
ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق	-	٨٢,٢	(٨٢,٢)	-	-	-	-
المبعوث الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٥٩٥,٠	٥٤٥,٦	٤٩,٤	٧٣٤,١	٦٨٤,٧	-	١٣٩,١
المجموع	٧ ٤٥٢,٩	٦ ٤٠٢,١	١ ٠٥٠,٨	١ ٢١٦,٧	٧ ٦٤١,٤	٨٥,٤	١ ٢٣٩,٣

(أ) تمت الموافقة على هذا المبلغ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٤، ويجري توفير المبلغ من الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٦٩ دولار الذي أقرته الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في قرارها ٢٤٥/٦٤.

ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

ألف - المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

(١ ٢١٦ ٧٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ - اتخذت الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ القرار ٢٣٨/٦٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وطلبت فيه إلى الأمين العام ما يلي: (أ) مواصلة مساعيه الحميدة ومتابعة مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية

المصالحة الوطنية مع حكومة ميانمار وشعبها، بما في ذلك الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجميع الأطراف المعنية، وعرض تقديم المساعدة التقنية على الحكومة في هذا الصدد؛ (ب) تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص والمقرر الخاص لتمكينهما من أداء ولايتهما بصورة كاملة وفعالة وبشكل منسق؛ (ج) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٣ - وبعد تعيين إبراهيم غمباري بوصفه الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلب الأمين العام إلى فيجاي نامبيار، رئيس ديوانه، أن يقود جهود المساعي الحميدة المبذولة في ميانمار، وأن يشترك في العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين داخل البلد وخارجها، وذلك من أجل النهوض بتنفيذ الولاية.

٤ - وقد استدعى الطابع المتعدد الأبعاد للحالة في ميانمار لجوء الأمين العام ومستشاره الخاص، ومنذ تقديم التقرير السابق، إلى تعميق اشتراكهما وتوسيعه في جميع المجالات الرئيسية الثلاثة، وهي المجالات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان، ذات الصلة بأهداف ولاية المساعي الحميدة التي صدر تكليف بها من الجمعية العامة. وقد أعطى أثبأ هذا النهج دفعة للخطوة الشاملة ذات النقاط الخمس التي أقرتها مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار ومجلس الأمن، لتكون بذلك أول أساس مشترك يحظى بتأييد واسع للاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة في ميانمار. وتتضمن خطة النقاط الخمس ما يلي: (أ) الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو تشي؛ (ب) ضرورة إجراء حوار جامع وموضوعي ومحدد زمنياً؛ (ج) تهيئة ظروف تفضي إلى إطلاق عملية سياسية جامعة وذات مصداقية في إطار مرحلة سياسية انتقالية تؤدي إلى إقامة حكومة مدنية وديمقراطية؛ (د) اتخاذ تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ (هـ) تنظيم عملية المشاركة والتعاون بين ميانمار والأمم المتحدة.

٥ - وبلاستفادة مما اضطلعت به المساعي الحميدة من مبادرات وجهود ونتائج على مدى السنوات الثلاث الماضية، تَوَاصَلَ المستشار الخاص مع السلطات في ميانمار ومع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك جماعات المعارضة وكيانات المجتمع المدني، بشأن الحالة في البلد وبشأن تنفيذ ولاية المساعي الحميدة. وقد حث المستشار الخاص حكومة ميانمار خلال المناقشات التي أجراها معها على تعزيز الحوار مع الأطراف السياسية المعارضة، وتوسيع نطاق العملية السياسية بهدف تعزيز مصداقيتها وطابعها الجامع، وذلك لضمان

إجراء العملية الانتخابية على نحو يتسم بالحرية والنزاهة والشفافية، وإيجاد سبل لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات الشؤون الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وشؤون الحكم.

التطورات الرئيسية

٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تَوَاصَلَ الأمين العام ومستشاره الخاص مع الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك البلدان المجاورة، والمأنخون الرئيسيون، وأعضاء مجموعة الأصدقاء، بشأن إيجاد أساليب مشتركة للنهوض بجهود المساعي الحميدة. وعلاوة على ذلك، عقد المستشار الخاص عدة مشاورات مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ميانمار. وفي نفس الوقت، كثف مكتب المستشار الخاص جهوده المبذولة مع جماعات المنفيين والجماعات الإثنية وجماعات المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذا منظمات المجتمع المدني. وواصل المكتب أيضاً جهود التنسيق التي يبذلها للجمع بين العناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة المعنية بميانمار، وذلك لضمان تحقيق الاتساق، وتحديد أوجه التآزر الرئيسية بينها، وإتاحة تبادل المعلومات في الوقت المناسب أثناء هذه المرحلة الانتقالية الشديدة التعقيد. وفي هذا الصدد، أصبح الفريق العامل المعني بميانمار الذي أنشئ هو الإطار الرئيسي بين الوكالات فيما يتعلق بميانمار على صعيد المقرر.

٧ - وجررت تطورات عديدة هامة في ميانمار تتصل بولاية المساعي الحميدة، من بينها ما يلي:

(أ) قام توماس أوخيا كيتتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بزيارة البلد. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠، قدم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/13/48) وفي ٢٦ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ٢٥/١٣ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار الذي قام فيه، في جملة أمور، بتمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة؛

(ب) رفضت المحكمة العليا الاستئناف الثاني الذي رفعته داو أونغ سان سو كيي، والذي أصدر الأمين العام بسببه بياناً أعرب فيه عن خيبة أمله إزاء القرار وكرر دعوته لإطلاق سراحها وسراح جميع السجناء السياسيين؛

(ج) أعلنت الحكومة سن قوانين جديدة تنظم إجراء الانتخابات، شملت قوانين متعلقة بانتخابات أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان والبرلمانات الإقليمية، وقانون تسجيل الأحزاب، والقانون المنشئ للجنة الانتخاب الاتحادية التي ستولى إدارة سير الانتخابات. وفي هذا السياق، تَوَاصَلَ المستشار الخاص مع السلطات في ميانمار للتأكيد على

الحكومة بضرورة إجراء عملية قائمة على شمول الجميع، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين، وضمان احترام الحريات الأساسية، وتوضيح ما قد يساور الأحزاب من شواغل عن طريق الحوار. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، أعلنت اللجنة أنه تقرر عقد الانتخابات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ودعت اللجنة أيضاً الأحزاب السياسية إلى تقديم قوائم مرشحيها في الفترة ما بين ١٦ و ٣٠ آب/أغسطس. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أُعلن رسمياً أن ٤٧ حزباً سياسياً سُجِّلَت لدى اللجنة (من بينها ٤٢ حزباً مسجلة حديثاً)، وذلك بغية المشاركة في الانتخابات الوطنية و/أو الإقليمية؛

(د) دعا المستشار الخاص إلى عقد اجتماع للمديرين من جميع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، ومن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما أتاح فرصة لمناقشة مجموعة التحديات والفرص التي تواجه ميانمار في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وقد جرى تحديد خمس أولويات رئيسية على نطاق المنظومة، من بينها ضرورة إجراء ما يلي: '١' تعزيز قدرة ميانمار في مجال هياكل الخدمات الاجتماعية؛ '٢' تعزيز قدرة الحكومة على جمع البيانات وتحليلها؛ '٣' تحسين سبل وصول الجهات الدولية إلى المناطق الضعيفة والمبتلاة بالفقر في البلد؛ '٤' مساعدة الحكومة الجديدة على الوفاء بواجباتها والتزاماتها بوصفها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً؛ '٥' زيادة الدعم والتمويل المقدمين من المانحين لضمان عدم تعثر هذه العناصر الحيوية؛

(هـ) دعا الأمين العام إلى عقد اجتماع لمجموعة أصدقائه، التي رحبت بتعيين السيد نامبيار وكررت دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام بشأن ميانمار؛

(و) قررت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عدم التقدم بطلب بوصفها حزب سياسي سبق تسجيله. بيد أن مجموعة من كبار الزعماء السابقين للرابطة تقدموا بطلبات إلى لجنة الانتخابات الاتحادية للتسجيل كحزب سياسي جديد تحت اسم القوة الديمقراطية الوطنية، بغية خوض الانتخابات في عام ٢٠١٠. وجرى الموافقة على طلب القوة الديمقراطية الوطنية، وأعاد خمسة من بين عشرة أحزاب قائمة خاضت الانتخابات في عام ١٩٩٠ تسجيل نفسها لدى اللجنة قبل حلول الموعد النهائي للأحزاب السياسية القائمة.

التعاون مع الهيئات الأخرى

٨ - وفي إطار تنفيذ الولاية التي كلفت بها الجمعية العامة الأمين العام، يتعاون مكتب المستشار الخاص ويعمل على نحو وثيق مع كل من إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،

والمنسق المقيم، والفريق القطري في يانغون، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأصبح من الممارسات الراسخة أن يلتقي المستشار الخاص بأعضاء الفريق القطري عندما يزور ميانمار، وأن يلتقي المنسق المقيم وغيره من أعضاء الفريق على نحو منتظم بمكتب المستشار الخاص عندما يزورون المقر. ويتشاور المبعوث الخاص أيضاً مع المعنيين بالأمر من هيئات ومسؤولي الأمم المتحدة لكفالة تنسيق أعمال مختلف أقسام منظومة الأمم المتحدة بشأن ميانمار.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٩ - وخلال عام ٢٠١٠، كفلت مشاركة الأمين العام والمستشار الخاص الشخصية دفع الزخم صوب تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة، ضمن الإطار التوجيهي لجدول الأعمال المؤلف من خمسة بنود الذي أيدته مجموعة الأصدقاء، واعتمده مجلس الأمن. وقد كانت الإنجازات لعام ٢٠١٠ متوقعة في المجالات التالية: (أ) المصالحة الوطنية؛ (ب) الانتقال إلى الديمقراطية؛ (ج) تحسين حالة حقوق الإنسان؛ (د) تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

١٠ - وفي ما يتعلق بمسألة المصالحة الوطنية، وبعد النداءات التي وجهها الأمين العام، أفرجت الحكومة عن يو تين أو، نائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، عند انقضاء فترة إقامته الجبرية، في منزله، التي استمرت ست سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الحكومة لداو أونغ سان سو كيي مجالاً أكبر للاتصال بمحاورين من الخارج، بمن فيهم ممثلون أجانب في يانغون وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي هذا الصدد، التقت داو أونغ سان سو كيي بكورت كامبل، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء زيارته لميانمار. وعقدت أيضاً أربعة اجتماعات مع يو أونغ كيي، وزير الاتصال.

١١ - وفيما يتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية، أصدرت الحكومة قوانين الانتخاب المنظمة لسير الانتخابات عام ٢٠١٠، وعينت أعضاء لجنة الانتخابات الاتحادية، التي تضم شخصيات بارزة من المجتمع المحلي، ومسؤولين مدنيين، وضباط جيش سابقين. وما أن تشكّلت اللجنة حتى قامت بإنشاء مكاتب دون إقليمية، ودعت الأحزاب السياسية إلى التسجيل للمشاركة في العملية الانتخابية. وفي حين قرر بعض من أصحاب المصلحة الرئيسيين أن الظروف لا تسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات، فإن عدد الأحزاب التي قررت المشاركة على الصعيدين الوطني والمحلي يوحى بانفتاح قدر محدود من الحيز السياسي وإن كان غير مسبوق، قياساً بمعايير العقدين الماضيين. وعملت الحكومة على نطاق واسع مع

جماعات الأقليات الإثنية، ومن بينها الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار، بشأن مشاركتها في العملية الانتخابية، وبسبب تحول الأجنحة العسكرية التابعة للأخيرة إلى قوات حرس للحدود خاضعة لسيطرة الحكومة.

١٢ - وفيما يتعلق بتحسين حالة حقوق الإنسان، وبعد الطلب الذي تقدم به الأمين العام، أعطت الحكومة إذناً بإعادة فتح جميع المكاتب الإقليمية التابعة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء البلد. وأذن أيضاً للرابطة بأن تعقد اجتماعات المؤتمر الوطني بمشاركة جميع أعضائها. واتفقت منظمة العمل الدولية والحكومة على تمديد التفاهم التكميلي، الذي يوفر آلية للتعامل مع شكاوى العمال في البلد، بما في ذلك تشغيل من هم دون السن القانوني، كما اتفقتا على الاشتراك في توزيع مواد مطبوعة عن العمل القسري في جميع أنحاء البلد. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نايبيتاو حلقة عمل، وذلك تحضيراً للاستعراض الدوري الشامل لميانمار في عام ٢٠١١. وشملت حلقة العمل مشاركين من الحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وخبرائها.

١٣ - وأخيراً، ومن أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية بعد ما بذله الأمين العام ومستشاره الخاص من جهود، وبعد قبول الحكومة بحث سبل التعاون المحتملة في المجال الاجتماعي والاقتصادي على أساس قطاعي، اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والحكومة في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة ومنتدى للتنمية بشأن الشراكة الإنمائية، شارك فيه الخبير الاقتصادي جوزيف ستيغلitz، الحائز على جائزة نوبل. وأدى هذا الحدث إلى إقامة حوار في مجال السياسات الموضوعية فيما يتعلق بالأولويات الاجتماعية والاقتصادية والتحديات التي تواجه البلد.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٤ - في عام ٢٠١١، وبما يتفق مع ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم لنهج الأمين العام الشامل بشأن ميانمار، بما في ذلك القرار الذي اتخذته مجموعة الأصدقاء على مستوى وزراء الخارجية بالاشتراك في أعمال تفضي إلى التصدي للتحديات السياسية والإنسانية والإنمائية "تبدل بالتوازي وبنفس القدر من الاهتمام"، سيواصل الأمين العام ومستشاره الخاص تعزيز المصالحة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية القائمة على شمول الجميع في ميانمار.

١٥ - وبعد انتخابات عام ٢٠١٠، سيكون عام ٢٠١١ حاسماً فيما يتعلق بعمل الأمين العام مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة على تسهيل إجراء عملية سياسية شاملة ولتمكين الانتقال إلى نظام ديمقراطي مدني. وسيقوم الأمين العام ومستشاره الخاص ببحث سلطات ميانمار وأصحاب المصلحة المحليين على العمل على ما يلي: (أ) ضرورة قيام مؤسسات

الحكومة الجديدة على قاعدة تمثيلية واسعة؛ (ب) ضرورة إقامة حوار متسع القاعدة بشأن السياسات العامة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) ضرورة بذل جهود أكبر في مجال المصالحة بهدف زيادة فرص التحول عن النزاع المسلح في المناطق الإثنية. وسيواصل الأمين العام ومستشاره الخاص أيضاً تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة، وتشجيع المانحين على تقديم الدعم من أجل تمكين ميانمار من تطبيق أفضل الممارسات الدولية لأغراض التنمية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها عنصراً حيوياً في إرساء الديمقراطية والمصالحة.

١٦ - وستتفي الحاجة إلى المساعي الحميدة للأمين العام عندما تتحقق المصالحة الوطنية ويجري إرساء الديمقراطية في ميانمار على أساس مشاركة جميع الأطراف المعنية، وبما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولذلك فإنه يتوقع أن تمدد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين ولاية الأمين العام المتعلقة بمواصلة مساعيه الحميدة لتيسير العملية.

١٧ - ويرد أدناه الهدف المتوخى من تعيين المستشار الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: النهوض بالمصالحة الوطنية وعملية إرساء الديمقراطية في ميانمار

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' زيادة في المشاورات السياسية بين الحكومة وجماعات المعارضة، بما في ذلك فئات الأقليات الإثنية	(أ) إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية
مقاييس الأداء	
٧ : ٢٠٠٩	
تقديرات عام ٢٠١٠ : ٣٥	
الهدف لعام ٢٠١١ : ٥٠	
'٢' زيادة في مبادرات المصالحة	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠٠٩ : لا ينطبق	
تقديرات عام ٢٠١٠ : ١	
الهدف لعام ٢٠١١ : ٥	
(ب) '١' إنشاء مؤسسات للدولة قائمة على شمول الجميع بعد	(ب) إحراز تقدم صوب الانتقال إلى الديمقراطية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	انتخابات ٢٠١٠
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١١: ٣
	'٢' اعتماد قوانين جديدة تنهض بالحريات الأساسية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١١: ٥
(ج) إحراز تقدم صوب تحسين حالة حقوق الإنسان	(ج) '١' إزالة القيود القانونية على حرية التعبير والتجمع
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٩: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٠: ٤
	الهدف لعام ٢٠١١: ٤
	'٢' الإفراج عن السجناء السياسيين
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٩: ١٧٢
	تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٥٠
	الهدف لعام ٢٠١١: ٥٠٠
	'٣' زيادة برامج بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان
	لأعضاء القوات المسلحة والشرطة وقوات السجون
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٩: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٠: ٣

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
الهدف لعام ٢٠١١ : ٧	
(د) '١' إقامة حوار واسع النطاق لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية	(د) إحراز تقدم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية
مقاييس الأداء	
٢٠٠٩ : ٣	
تقديرات عام ٢٠١٠ : ٥	
الهدف لعام ٢٠١١ : ١٠	
'٢' اعتماد سياسات قائمة على أفضل الممارسات الدولية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠٠٩ : لا ينطبق	
تقديرات عام ٢٠١٠ : ١	
الهدف لعام ٢٠١١ : ٩	
النواتج	
• التقرير السنوي للأمين العام إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وإحاطات أخرى تقدم حسب الطلب • إحاطات إلى الجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن يقدمها المستشار الخاص، عند الطلب • مساعدة تقنية تقدم إلى الحكومة، بناء على طلبها، لضمان إنشاء مؤسسات للدولة ذات قاعدة تمثيلية عريضة • مساعدة تقنية تقدم إلى الحكومة بتنسيق وثيق مع الأطراف الأخرى المعنية من منظومة الأمم المتحدة، لوضع إطار لحوار اجتماعي واقتصادي واسع النطاق	

العوامل الخارجية

١٨ - يُتَوَقَّع أن تتحقق الأهداف، في إطار المساعي الحميدة للأمين العام، التي يضطلع بها إلى حد كبير المستشار الخاص، شريطة أن تبدي حكومة ميانمار والأطراف المعنية الأخرى في عملية المصالحة الوطنية التزامها بالتوصل إلى حل سياسي، وأن يقدم المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة، الدعم للجهود التي يبذلها الأمين العام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١		الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠			الفئة
الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق، الوفورات (العجز)	المجموع	الصافي	غير المتكررة	الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)-(٣)-(٢)	(٦)	(٧)-(٤)-(١)	
٨٠٩,٣	٤٦٠,١	٣٤٩,٢	٨٦٩,٤	٥٢٠,٢	-	٦٠,١	تكاليف الموظفين المدنيين
٣٤٩,٨	٢٣٧,٤	١١٢,٤	٣٤٧,٣	٢٣٤,٩	-	(٢,٥)	التكاليف التشغيلية
١ ١٥٩,١	٦٩٧,٥	٤٦١,٦	١ ٢١٦,٧	٧٥٥,١	-	٥٧,٦	المجموع

١٩ - ويبلغ صافي تقديرات الاحتياجات من الموارد في عام ٢٠١١ لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار ١ ٢١٦ ٧٠٠ دولار (إجماليها ٩٠٠ ٣٧٠ دولار)، ويغطي تكاليف استمرار المستشار الخاص برتبة وكيل الأمين العام، وأربعة موظفين (٢ فئة ف-٤، و ١ فئة ف-٣، و ١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لمدة ١٢ شهراً (٤٠٠ ٨٦٩ دولار)، واستشاريين (٨٠٠ ٢٤ دولار)، وسفر الموظفين (٦٠٠ ٢٢٨ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى (٩٣ ٩٠٠ دولار).

٢٠ - ومن أصل هذا المبلغ، يُعطى ما قدره ٦٠٠ ٤٦١ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠١٠. ومن ثم، تبلغ الاحتياجات الكلية لعام ٢٠١١ للمستشار الخاص ١٠٠ ٧٥٥ دولار. ويُعزى الرصيد غير المربوط لعام ٢٠١٠ أساساً إلى انخفاض تكاليف المرتبات الفعلية عما كان متوقعاً (٢٠٠ ٣٤٩ دولار)؛ والسفر (٦٠٠ ١٠٨ دولار)؛ والاتصالات (٦٠٠ ٢ دولار)؛ واللوازم والخدمات الأخرى (٢٠٠ ١ دولار)، الناجمة أساساً عن بقاء وظيفة المستشار الخاص شاغرة في عام ٢٠١٠.

٢١ - ويعود الفرق بين الاحتياجات لعام ٢٠١١ والاعتمادات لعام ٢٠١٠ أساساً إلى التغيرات التي طرأت على التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة في عام ٢٠١١.

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمات الأمنية العامة	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع الموظفين	موظف الرتبة الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	١	-	-	-	٢	١	-	٤	-	١	٥	-	-	٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	١	-	-	-	٢	١	-	٤	-	١	٥	-	-	٥
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٢٢ - وسيبقى مجموع الاحتياجات من الموظفين لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار لعام ٢٠١١ دون تغيير.

باء - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

(٦٠٠ ٥٣٦ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٣ - ظلت مسألة قبرص مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من أربعة عقود، ولم تُحل بعد رغم العديد من المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم الجهود القبرصية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وبعد فترة عدم النشاط النسبي التي أعقبت إجراء استفتاءات منفصلة متزامنة على الجزيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، التي صوّت فيها الناحيون بعدم إقرار خطة التسوية الشاملة التي عُرِضَتْ عليهم، التقى ديميتريس خريستوفياس، زعيم القبارصة اليونانيين، بمحمد علي طلعت، زعيم القبارصة الأتراك، في عام ٢٠٠٨، واتفقا على مسار يؤدي إلى تسوية شاملة. ويقضي هذا الاتفاق أيضا بإنشاء عدد من الأفرقة العاملة للنظر في العناصر الأساسية المتعلقة بخطة التسوية، وإنشاء لجان تقنية للسعي إلى إيجاد حلول عاجلة للمشاكل اليومية الناشئة عن تقسيم الجزيرة.

٢٤ - وبعد أن عيّن الأمين العام، في عام ٢٠٠٨، الكسندر داوئر في منصب مستشاره الخاص المعني بقبرص مارسّ المستشار الخاص ولايته في مساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات مكتملة الأركان من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، شرّع فيها في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ برعاية الأمم المتحدة. وقد ظلت المحادثات مستمرة بخطى ثابتة منذ ذلك الحين من خلال اجتماعات منتظمة تركز على قضايا تتعلق بما يلي: (أ) مسائل الحكم

وتقاسم السلطة؛ (ب) مسائل الممتلكات؛ (ج) المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي؛ (د) مسائل اقتصادية؛ (هـ) الأمن والضمانات؛ (و) الأراضي.

التعاون مع الهيئات الأخرى

٢٥ - ولكفالة دعم جهود السلام بطريقة متسقة وفعالة، يوجد مستوى عال من التآزر بين أفراد أسرة الأمم المتحدة. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بقبرص، رئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، نائبة للمستشار الخاص بشأن المسائل المتصلة بالمساعي الحميدة للأمين العام. وهي ما زالت تؤدي دور الوسيط في توجيه ما تقدمه قوة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري من دعم للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وفي الاتجاه المعاكس.

٢٦ - وفي ما يتعلق بقوة الأمم المتحدة، فإن المعرفة المؤسسية المتوافرة في إطار الركائز الموضوعية الأساسية (الشؤون المدنية والجيش والشرطة المدنية) تدعم الجهود المبذولة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء المفاوضات، وتحديدًا عن طريق مساعدة الطرفين في وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وتقديم الدعم الإداري ودعم الهياكل الأساسية.

٢٧ - وفي ما يتعلق بفريق الأمم المتحدة القطري، تقوم الممثلة الخاصة للأمين العام بتنسيق الخبرات الواردة من مختلف المصادر، بهدف ضمان إقامة روابط بين عملية السلام الرسمية وجهود بناء السلام الأوسع نطاقاً التي يشارك فيها المجتمع المدني، بما يكفل إدراج مراعاة المنظور الجنساني والشبابي في عملية السلام الجارية. ويشمل هذا اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ووكالات الأمم المتحدة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإجمالاً، فإن جهود الأمم المتحدة جميعها موجهة، من خلال الممثلة الخاصة للأمين العام بصفتها نائبة للمستشار الخاص، إلى دعم المساعي الحميدة للأمين العام، ودعم النتيجة النهائية المتوقعة بالتوصل إلى تسوية شاملة يتفق عليها الطرفان، التي سيُجرى بشأنها استفتاءان منفصلان في نفس الوقت.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٢٨ - في الفترة ما بين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، التقى الزعيمان ١٧ مرة في إطار عملية التفاوض المكتملة الأركان، بما في ذلك جولتان من المفاوضات المكثفة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على طلب الزعيمين، عقد ٨٨ اجتماعاً بين الممثلين واجتماعات للخبراء التقنيين منذ بداية المفاوضات في عام ٢٠٠٨، للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة كأساس لإجراء مناقشات أوفى. وفي أثناء المفاوضات، قدّم الزعيمان وممثلوهما وخبرائهما المعينون ٣٢ ورقة مشتركة تبين مواقف الجانبين بشأن القضايا وتشير إلى

مجالات التقارب والاختلاف. وعُقد جميع اجتماعات الزعيمين بحضور المستشار الخاص، والمثلة الخاصة أو كليهما. والتقى الزعيمان أيضاً في حضور الأمين العام أثناء زيارته إلى قبرص في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٢٩ - وأجريت مفاوضات مكثفة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بموجب الالتزام الذي تعهد به الزعيمان في أواخر عام ٢٠٠٩ بتكثيف جهودهما على أمل التوصل إلى حل لمشكلة قبرص في عام ٢٠١٠. وقبل فترة توقف الجهود لأغراض إجراء الانتخابات في الشمال في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدر الزعيمان بياناً مشتركاً في ٣٠ آذار/مارس، أكد فيه ما أُحرز من تقدم هام حتى تلك المرحلة بشأن ما يلي: (أ) الحكم؛ (ب) المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي؛ (ج) المسائل الاقتصادية.

٣٠ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٣٠ (٢٠١٠) الذي قام فيه بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ورحب المجلس بالتقدم المحرز في المفاوضات وبالتوقعات بإحراز مزيد من التقدم في المستقبل القريب نحو التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مجموعة من تدابير بناء الثقة يبلغ عددها ١١ تدبيراً اتفق عليها الزعيمان، بمعدل بطيء ولكن ثابت. ويجري النظر في تنفيذ تدابير أخرى لبناء الثقة قام الزعيمان أيضاً بتحديدتها والاتفاق عليها، من حيث التوقيت المناسب لها متوازياً مع المفاوضات. وقد خصص البرنامج الإنمائي أموالاً لدعم هذه المبادرات.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٣٢ - وبعد انقضاء فترة توقف الجهود لأغراض إجراء الانتخابات في الشمال، أعلن السيد كريستوفياس، زعيم القبارصة اليونان، ودرفيس إيروغلو، زعيم القبارصة الأتراك المنتخب حديثاً، عن اعتزامهما استئناف المحادثات في نهاية أيار/مايو ٢٠١٠. وتشير جميع الدلائل على أنهما سيواصلان الزخم المحرز في سير المفاوضات. وفي هذا الصدد، يُتوقع أن يزيد الزعيمان وممثلوهما من تواتر الاجتماعات المعقودة برعاية الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، سيقوم المستشار الخاص بإشراك أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في أنشطة تتعلق بالمسائل الفنية لدعم العملية.

٣٣ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها بشأن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بأن يجري الأمين العام مزيداً من الاستعراض لهيكل القوة، وللمساعي الحميدة للأمين العام في قبرص بغية تجنب الازدواجية في الوظائف الفنية ووظائف تقديم الدعم، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين في سياق تقديم الميزانية المقبلة للبعثات السياسية

الخاصة، وبعد ذلك في وثيقة الميزانية المقبلة للقوة (انظر A/63/746/Add.9، الفقرة ٢٥، و A/64/660/Add.5، الفقرة ١٦). وبناءً عليه، جرى التحضير لاستعراض هيكل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٣٤ - ويرد أدناه الهدف المتوخى من تعيين المستشار الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
إحراز تقدم في المفاوضات المكتملة الأركان بغية التوصل إلى '١' زيادة التقارب فيما بين الأطراف بشأن المسائل الجوهرية والموضوعية	تسوية شاملة
مقاييس الأداء	
(أ) عدد اللقاءات بين الزعيمين	
عام ٢٠٠٩: ٤٦	
تقديرات عام ٢٠١٠: ٥٠	
الهدف لعام ٢٠١١: ٥٥	
(ب) زيادة عدد الورقات التي تشير إلى التقدم في اتجاه التقارب بين الطرفين في إطار عملية التفاوض الكاملة الأركان	
عام ٢٠٠٩: ١٣٦	
تقديرات عام ٢٠١٠: ١٤٠	
الهدف لعام ٢٠١١: ١٥٠	
(ج) زيادة عدد الاجتماعات بين ممثلي الزعيمين لتحديد مجالات التقارب	
عام ٢٠٠٩: ٤٥	
تقديرات عام ٢٠١٠: ٦٠	
الهدف لعام ٢٠١١: ٧٠	
(د) زيادة عدد اجتماعات أفرقة العمل واللجان الفنية لمناقشة مجالات محددة من الخبرة وتحديد مجالات التقارب	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عام ٢٠٠٩: ٨٥	
تقديرات عام ٢٠١٠: ٩٠	
الهدف لعام ٢٠١١: ١٥٠	
٢' تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وضعتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان، التي تهدف إلى تسهيل الحياة اليومية للقبازة في أنحاء الجزيرة	
مقاييس الأداء	
عدد تدابير بناء الثقة	
عام ٢٠٠٩: ٦ (على أساس تراكمي)	
تقديرات عام ٢٠١٠: ١٥ (على أساس تراكمي)	
الهدف لعام ٢٠١١: ٢٥ (على أساس تراكمي)	
٣' زيادة اهتمام المجتمع الدولي بمسألة قبرص	
مقاييس الأداء	
زيادة عدد التصريحات العلنية التي يدلي بها ممثلون رفيعو المستوى من المجتمع الدولي دعماً لعملية التفاوض في قبرص التي تقوم الأمم المتحدة بدور المُيسّر فيها	
عام ٢٠٠٩: ٢٥	
تقديرات عام ٢٠١٠: ٣٥	
الهدف لعام ٢٠١١: ٤٠	

النواتج

- لقاءات ثنائية مع الزعيمين أو ممثليهم أو مستشاريهم (٨٠)
- تقديم خدمات استشارية ووضع خيارات سياسية من خبراء على أعلى مستوى بشأن المسائل الفنية دعماً للمفاوضات المكتملة الأركان
- تقديم تقرير بالتحليلات السياسية دعماً لأنشطة المستشار الخاص المتصلة بعملية التفاوض
- تنظيم إحاطات إعلامية منتظمة لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزيرة، وعقد اجتماعات ثنائية مع ممثلي المجتمعات الدبلوماسية والدولية (٩٠)

- تيسير عمل الأفرقة العاملة الستة أو الاجتماعات الفنية التي يعقدها الجانبان على مستوى الخبراء، واللجان التقنية السبع فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والفنية
- عقد اجتماعات أصحاب المصلحة والمجتمع المدني من الطائفتين، والمشاركة في المناسبات التي تنظم للمساهمة في تهيئة بيئة مؤاتية لعملية التفاوض (٥٠)
- الاتصال بوسائل الإعلام القبرصية والدولية (٥٠ مقابلة شخصية و ٦٠ نشرة صحفية) بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- بناء الوعي العام من خلال موقع المساعي الحميدة على الإنترنت، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٤)

العوامل الخارجية

٣٥ - يُتَوَقَّع أن يتحقق الهدف المحدد إذا استمرت الإرادة السياسية الحالية للزعيمين والطائفتين التابعتين لهما، واقرنت بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١		الفرق، الوفورات		الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	
الاعتمادات	النفقات التقديرية (العجز)	المجموع	الصافي	غير المتكررة	الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	الفرق للفترة ٢٠١١-٢٠١٠
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	(٨)=(٥)-(٧)
٢ ٢٨٨,٦	٢ ١٥٦,٢	١٣٢,٤	٢ ٤٥٩,٢	٢ ٣٢٦,٨	-	١٧٠,٦	١٧٠,٦
٩٧٨,٢	١ ٠٤١,٦	(٦٣,٤)	١ ٠٧٧,٤	١ ١٤٠,٨	-	٩٩,٢	٩٩,٢
٣ ٢٦٦,٨	٣ ١٩٧,٨	٦٩,٠	٣ ٥٣٦,٦	٣ ٤٦٧,٦	-	٢٦٩,٨	٢٦٩,٨

٣٦ - ويبلغ صافي تقديرات الاحتياجات في عام ٢٠١١ لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص ٦٠٠ ٥٣٦ ٣ دولار (إجماليها ٤٠٠ ٩٨٤ ٣ دولار)، ويغطي تكاليف استمرار المستشار الخاص برتبة وكيل الأمين العام، و ١٨ وظيفة (١ فئة مد-١، و ٣ فئة ف-٥، و ٥ فئة ف-٤، و ٢ فئة الخدمة الميدانية، و ٤ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٣ رتبة محلية) لمدة ١٢ شهراً (٢٠٠ ٤٥٩ ٢ دولار)، واستشاريين

(١٠٠ ٢٢٦ دولار)، وسفر الموظفين (٥٠٠ ٤٠٧ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى (٨٠٠ ٤٤٣ دولار).

٣٧ - ومن أصل هذا المبلغ، يُغطّى ما قدره ٦٠٠ ٤٦١ دولار من الرصيد غير مربوط من اعتمادات عام ٢٠١٠. ومن ثم، ستبلغ الاحتياجات التقديرية الكلية لعام ٢٠١١ للمستشار الخاص ما مقداره ٦٠٠ ٤٦٧ ٣ دولار. ويعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى الانخفاض في تكاليف المرتبات الفعلية عن المخصص في الميزانية (٤٠٠ ١٣٢ دولار)، وانخفاض الاحتياجات (٢٠٠ ٧٣ دولار) في بنود المركبات المؤجرة، وتكاليف الاتصالات المتعلقة بالإعلام وتكنولوجيا المعلومات، التي تقابلها جزئياً زيادة الاحتياجات (٦٠٠ ١٣٦ دولار) لأغراض السفر الرسمي للمستشار الخاص وفريقه، والمرافق والهياكل الأساسية نتيجة لتضرر المكاتب من الفيضان؛ والاحتياجات الإضافية في إطار الضيافة والمناسبات الرسمية المتعلقة بزيادة عدد اجتماعات المفاوضات التي يستضيفها المستشار الخاص.

٣٨ - ويعزى التغير بين الاحتياجات في عام ٢٠١١ والاعتمادات في عام ٢٠١٠ أساساً إلى التغير في التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة في عام ٢٠١١، والزيادة في الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بتجديد المكاتب التي تضررت من الفيضان أثناء موسم الأمطار.

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	وكيل الأمين العام	الأمين العام	المساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	مجموع	الأمنية	العامة	الدوليين	فني وطني	محلية	الأمم المتحدة الكلي	مجموع	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	موظفين موظف الرتبة	متطوعو المجموع	موظفون وطنيون	فئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	موظفون وطنيون
١	-	-	١	٣	٥	-	-	١٠	٢	٤	١٦	-	٣	-	١٩	١٩	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	١	٣	٥	-	-	١٠	٢	٤	١٦	-	٣	-	١٩	١٩	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٣٩ - وسيبقى مجموع الاحتياجات من الموظفين لمكتب المستشار الخاص للأمين العام لعام ٢٠١١ دون تغيير.

جيم - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٦٠٠ ٥٧٥ ٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٠ - عملاً بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الأمين العام أن يحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في رسالته المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص له معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علماً بقراره.

٤١ - وحدّد الأمين العام مسؤوليات المستشار الخاص في ما يلي:

(أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذات الدوافع الإثنية والعرقية، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛

(ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تسفر عن حدوث إبادة جماعية؛

(ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، من خلال الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع الإبادة الجماعية أو وقفها؛

(د) إقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٤٢ - وإلى جانب هذه الرسائل المتبادلة، يُستمد الإطار المرجعي التنظيمي لعمل المستشار الخاص أساساً من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والنصوص الأوسع نطاقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

٤٣ - ويفهم المستشار الخاص ولايته وينفذها، بوصفها ولاية يضطلع فيها بدور تحفيزي داخل منظومة الأمم المتحدة، وبصفة أعم، داخل المجتمع الدولي، لزيادة الوعي بأسباب أعمال الإبادة الجماعية ودينامياتها، ومن أجل الإنذار باحتمالات وقوع إبادة جماعية في بلد معين أو منطقة معينة، وتقديم توصيات لمنع وقوعها أو لوقفها، وإتاحة المجال للشركاء لاتخاذ إجراءات وقائية وفقا لولايات كل منهم ومسؤولياته بموجب القانون الدولي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤٤ - واصل المستشار الخاص عمله بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية، ومع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد عمّق المستشار الخاص مناقشاته وتعاونه مع الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. علاوة على ذلك، يسهم المستشار الخاص في منتديات رئيسية للأمم المتحدة، منها اجتماعات لجنة السياسات التابعة للأمين العام، واجتماعات كبار المستشارين والمديرين، واللجنة التنفيذية للسلام والأمن، والإطار المشترك بين الوكالات للتنسيق بشأن الإجراءات الوقائية. وقد قُدِّمت إسهاماته في شكل توجيهات وتوصيات بشأن منع الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها، ومن ذلك ما يتصل بالأزمات المثيرة للقلق في بلدان محددة، وتبادل المعلومات المتصلة بولايات تلك الهيئات. وأسهم المستشار الخاص أيضا في فرق العمل والأفرقة العاملة المتكاملة المشتركة بين الإدارات، بما في ذلك فرق العمل والأفرقة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، بشأن الأوضاع في البلدان وفي عمليات حفظ سلام محددة.

٤٥ - وفيما يتعلق بمجلس الأمن الذي يتلقى تقارير المستشار الخاص من خلال الأمين العام، حافظ المستشار الخاص على إقامة اتصالات فردية مع أعضاء المجلس والتقى، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بكل رؤساء المجلس المتتابعين لمناقشة المسائل المتصلة بولايته. وسيوصل تقديم إحاطات إلى المجلس متى طلب رئيس المجلس منه ذلك.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٤٦ - في عام ٢٠١٠، عزز مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية قدرته في مجال الإنذار المبكر، فوسّع نطاق كفاءة نظام جمع المعلومات وإدارتها وحسنه ليتيح القيام

برصد يومي في كافة أنحاء العالم لبيادر العنف المفضي إلى أعمال الإبادة الجماعية، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترجع إلى أسباب إثنية أو عرقية. على سبيل المثال، وضع المكتب قاعدة بيانات جغرافية تفاعلية بدعم من قسم رسم الخرائط في إدارة الدعم الميداني تبين الحوادث المتصلة بولاية المكتب استناداً إلى المعلومات المجمعة من مصادر في الأمم المتحدة ومصادر خارجية على حد سواء. ووضع المكتب أيضاً نموذجاً أولياً لرصد ما ينشر في وسائط الإعلام من كلام خطير أو تحريضي.

٤٧ - وطبق المكتب الإطار التحليلي، وهو أداة وُضعت لتقدير مخاطر حدوث إبادة جماعية في حالات معينة. وقد أعلن الإطار التحليلي وعُمِّم على نطاق واسع. وسلّمت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية بقيمة هذا الإطار. فمثلاً، أوصى فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي بإدراج الإطار في آلية الإنذار المبكر التابعة للاتحاد الأفريقي.

٤٨ - ووسّع المكتب كثيراً نطاق أنشطته المتعلقة بالتواصل والتوعية، واستكمل موقعه الشبكي ووسّع نطاقه، ووضع أو استكمل مواد التواصل وعزز ولاية وأنشطة المستشار الخاص ومكتبه من خلال التفاعل مع وسائط الإعلام والمشاركة في العديد من المنتديات. ووضع المكتب أيضاً، ونفّذ، في سياق ولايته، برنامجاً تدريبياً يهدف إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها وإدارتها. ويهدف التدريب في المقام الأول إلى تعميم مفهوم منع الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها في منظومة الأمم المتحدة، لكنه سيُتاح أيضاً للدول الأعضاء. ففي عام ٢٠١٠، عُقدت حلقات دراسية تدريبية أو ستُعقد في بوغوتا، وسان ريمو وإيطاليا، ونيويورك، وكراكوف (بولندا)، وكمبالا، وبوينس آيرس، وكمبوديا. ونظمت عدة حلقات دراسية منها بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويُتوقع أن يحقق مكتب المستشار الخاص هدفه المتمثل في تدريب ٤٠٠ شخص بنهاية عام ٢٠١٠. وعقدت الحلقات الدراسية التدريبية المتخصصة بمساعدة خبراء استشاريين ساعدوا أيضاً في وضع مواد التدريب، بما في ذلك دليل بشأن منع الإبادة الجماعية سيكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٤٩ - وقدّم المستشار الخاص إلى الأمين العام، في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠، مذكرات إرشادية بشأن أربع حالات تدعو إلى القلق فيما يتصل بولايته، ومذكرات متابعة بشأن حالتين أخريين، مشفوعة بتوصيات تتعلق بإجراءات وقائية ليتخذها الشركاء. وعُرضت على الأمين العام أيضاً تقارير شاملة عن حالتين اثنتين. وذهب المستشار الخاص في

بعثة إلى غينيا في آذار/مارس ٢٠١٠، بدعوة من الحكومة، حيث قيّم مخاطر حدوث عنف إثني في الفترة الانتخابية، وناقش مع الحكومة الانتقالية ما توصل إليه من نتائج. وبقي قيد نظر المستشار الخاص عدد من الحالات الأخرى شملت إما متابعة إجراءات سابقة، من قبيل ما اتصل منها بجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا والسودان، أو إجراءات دبلوماسية تتصل بتدابير الوقاية.

٥٠ - وإذ شدّد المستشار الخاص على أهمية وجود نهج إقليمي، فقد مضى في تطوير العلاقات مع المنظمات الإقليمية. وفي آذار/مارس ٢٠١٠ تكلم، إلى جانب المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية، أمام مؤتمر إقليمي لممثلي الحكومات بشأن منع الإبادة الجماعية، نظّمته حكومات الأرجنتين وسويسرا وجمهورية تنزانيا المتحدة في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة. وناقش المشاركون آلية الإنذار المبكر وخيارات الاستراتيجيات المشتركة لمنع الإبادة الجماعية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأقام المستشار الخاص أيضا اتصالات مع منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٥١ - ويستفيد المكتب، منذ عام ٢٠٠٨، من دعم خارج عن الميزانية، تقدمه بعض الدول الأعضاء. ويتيح هذا الدعم المؤقت توفير القدرات والخبرات البالغة الأهمية لتنفيذ ولاية المستشار الخاص في مجالات إدارة المعلومات والإنذار المبكر والتوعية والدعوة. ويتيح أيضا اعتماد نهج استراتيجي منصب على تحقيق نتائج. وبفضل هذه الزيادة في القدرات، أُتيحت المشاركة المستمرة مع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. غير أنه في هذا المنعطف الحاسم، سيكون تجديد الالتزام السياسي والمالي أمرا جوهريا لتحقيق هدف الأمين العام المتمثل في منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٥٢ - سيواصل مكتب المستشار الخاص السعي بنشاط إلى التفاعل مع الدول الأعضاء لتعزيز التعاون والحوار وبناء القدرات بهدف منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وتحديد أفضل الممارسات لدى البلدان التي تجنبت وقوعها، بطرق منها قمع التحريض على ارتكابها. وتحقيقا لهذه الغاية، سيركز المكتب على خمسة مجالات للعمل هي: التوعية، وجمع المعلومات وتقييمها، وتحديد الشواغل، والإعلام بالشواغل وتقديم التوصيات، وتطوير القدرات الكفيلة بمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.

التوعية

٥٣ - لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية بفعالية، يجب أن يسعى المكتب إلى تمكين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني من العمل بصورة جماعية صوب تحقيق هذا الهدف. وتمثل التوعية بأسباب هذه الجرائم الجماعية وبمحالات محددة إجراءً وقائياً بحد ذاتها. ولتحقيق هذا الهدف، سيواصل المكتب تعزيز الوعي بولايته والتشجيع على إيجاد مناخ موات لأعمال المنع. وفي هذا الصدد، سيساعد المكتب الجمعية العامة في مواصلة نظرها في مسؤولية الحماية، في مجالات منها التحضير لإجراء حوار تفاعلي غير رسمي في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إضافة إلى ذلك، سينظم المكتب ويشارك في مشاورات إقليمية ومؤتمرات ومشاورات مع الدول الأعضاء وحلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات إعلامية، وسيوزع منشورات أصدرها المكتب بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية وبخثية، ومع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الخيرية، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المعنية بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وستظل المواد التي توفر معلومات عن ولاية مكتب المستشار الخاص وولايته متاحة على الموقع الشبكي للمكتب. وسيساهم المكتب في مؤتمرات الخبراء المعنية بمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية والمواضيع المتصلة بها، إذ إنها تتيح الفرصة للاستفادة من خبرة المكتب وتجربته الفريدتين، وتعزيز تبادل المعلومات والتواصل مع الأطراف الفاعلة الرئيسية وكفالة استفادة المكتب من خبرات الأطراف الثالثة، بما في ذلك ممثلو الحكومات والخبراء المستقلون. وسيتيح المكتب أيضاً نشرة فصلية عن أنشطته لشركاء الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، ستُنشر في عام ٢٠١١ نسخة ثالثة منقحة من الكتيب الذي أعده المكتب.

٥٤ - وسيقوم المكتب باستعراض وتعديل الإطار التحليلي ليشمل منع جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية إضافة إلى الإبادة الجماعية. وسيواصل تشجيع منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، على اعتماد الإطار التحليلي في تحليلاتها للحالات المثيرة للقلق، بغية إقامة إطار معياري عالمي تقيّم الأطراف الفاعلة ذات الصلة من خلاله مخاطر حدوث أعمال إبادة جماعية وتعمل على تحسين تبادل المعلومات.

جمع المعلومات وتقييمها

٥٥ - سيواصل مكتب المستشار الخاص رصد الحالات المثيرة للقلق المحتملة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الحالات القطرية والإقليمية والموضوعية. وستستمر عملية الرصد في

الاستناد إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة والتنمية والشؤون الإنسانية، التي جُمعت من مصادر داخل الأمم المتحدة فضلا عن تلك التي جمعت من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المصادر. وسيولى اهتمام خاص للعوامل الهيكلية من قبيل وجود مجموعات إثنية أو قومية أو دينية أو عرقية متنوعة، ومسائل تتعلق بالحكومة، وبحالة حقوق الإنسان، وأية تطورات يمكن أن تؤثر على مجموعة معينة، والدوافع المحتملة التي تثير العنف (من قبيل الانتخابات أو تغيير الحكومات بطرق غير دستورية) والدلائل على وجود تحريض، والعلاقات القائمة بين هذه العوامل جميعها. وستجرى عملية الرصد بالتشاور الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة ومع الدول الأعضاء المعنية. وستزداد صعوبة مهمة جمع المعلومات وتحليلها في عام ٢٠١١، إذا إنما ستشمل جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن الإبادة الجماعية.

تحديد الشواغل

٥٦ - سيقوم المكتب بتحليل حالات محددة من خلال النظر بتعمق في جميع المعلومات ذات الصلة، وإجراء مشاورات مع الإدارات في الأمانة العامة، والوكالات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والخبراء المستقلين. ويستند تحليل المخاطر إلى الإطار التحليلي للمكتب (انظر A/63/677، و A/64/864). وحيثما تستدعي الضرورة، وبعد التشاور مع سلطات الدولة والسلطات الإقليمية المعنية، يمكن أن يقوم ممثلون عن المكتب بزيارة بلد معين، والاجتماع بالمسؤولين، وبفريق الأمم المتحدة القطري فيه أو بأطراف فاعلة أخرى، وفقا لما يقتضيه الوضع. وسوف يجرى إعداد ملفات عمل عن الحالات المختلفة المثيرة للقلق واستكمالها وفقا للضرورة.

الإعلام عن الشواغل والتوصيات

٥٧ - وفقا للممارسات والإجراءات السابقة التي أوجزها الأمين العام (انظر A/64/864)، سيعرض المكتب على الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين، الحالات المثيرة للقلق والتوصيات المتعلقة بمسارات العمل الممكنة. وقد يقوم المكتب أيضا بإبلاغ مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو الهيئات الحكومية الدولية الأخرى عن المسائل المثيرة للقلق وتوصياته بشأنها، من خلال الأمين العام، ولا سيما حينما يتطلب اتخاذ إجراء وقائي الحصول على دعمها أو حينما تتطلب ظروف حالة معينة أن تكون هيئة واحدة منها أو أكثر على علم بها. وسيقوم المكتب أيضا بإعلام المنتديات المشتركة بين الإدارات والمنتديات المشتركة بين الوكالات التي هو عضو فيها. وإذا لاحظ المكتب أن أنشطة المنع لاقت مزيداً من النجاح في

البلدان التي توافق فيها الدولة المضيفة على اتخاذ خطوات وقائية عاجلة، وحيثما يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق سياسي في الرأي بشأن المشاكل وطريقة الاستجابة لها، فإنه سيعتمد إلى استخدام أنشطة الدعوة لتشجيع هيئة بيئية سياسية مؤيدة لأنشطة المنع والحماية من خلال الحوار البناء بدلا من المواجهة. ويمكن أن تكون جهود الدعوة إما ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف؛ وإما سرية أو علنية.

تطوير القدرات لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

٥٨ - سيعمل المكتب على توسيع نطاق جهوده لتشجيع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مساعدة الدول الأعضاء في تحديد مدى قدراتها في ما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ومواصلة تطويرها. وفي عام ٢٠١١، سيوسع المكتب مجال أنشطته التدريبية لتشمل منع جرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية كذلك. وسيشجع المكتب أيضا على استخدام دليل التدريب الذي أُعِدَّ في عام ٢٠١٠. إضافة إلى ذلك، سيجري المكتب، بالتعاون مع الشركاء، دراسات حالات فردية لتحديد أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة مختلف التجمعات السكانية، التي تساعد على منع وقوع إبادة جماعية، وجرائم حرب، وتطهير عرقي، وجرائم ضد الإنسانية. وسيجري المكتب أبحاثا ذات صلة بشأن مسائل مواضيعية أو يعهد بإجرائها ويجعلها متاحة.

٥٩ - ويرد أدناه عرض لأهداف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لديه.

الهدف: التنبيه إلى احتمال وقوع إبادة جماعية أو جرائم حرب أو تطهير عرقي أو جرائم ضد الإنسانية في بلد معين أو منطقة معينة وتقديم توصيات للأطراف الفاعلة ذات الصلة بغية منع ارتكاب هذه الجرائم أو وقفها

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) زيادة وعي الأطراف من الدول وغير الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية بأسباب وديناميات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكاب تلك الجرائم أو التقليل من احتمال ارتكابها.

(أ) '١' زيادة عدد المسؤولين الحكوميين الذين يدرّهم المكتب على إدارة المعلومات وتحليلها لتقييم مخاطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وعلى اتخاذ تدابير لمنع هذه المخاطر أو التخفيف منها

مقاييس الأداء

٢٠٠٩: لا يوجد

تقديرات عام ٢٠١٠: ٦٠

الهدف لعام ٢٠١١: ٩٠

'٢' زيادة عدد الأطراف الفاعلة من الدول الإقليمية والأطراف الفاعلة من غير الدول المشاركة في استخدام الإطار التحليلي الذي وضعه المكتب لتقييم مخاطر حدوث إبادة جماعية في حالة معينة وعوامل التخفيف المحتملة

مقاييس الأداء

٢٠٠٩: ٣٠ طرفا فاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٣٥ طرفا فاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٤٥ طرفا فاعلا

'٣' زيادة التغطية الإعلامية لأنشطة المكتب ونواتجه

مقاييس الأداء

٢٠٠٩: ٢ مقالة/مقابلة

تقديرات عام ٢٠١٠: ١٦ مقالة/مقابلة

الهدف لعام ٢٠١١: ٢٥ مقالة/مقابلة

'٤' زيادة عدد الزيارات للموقع الشبكي للمكتب، وهو ما يشير إلى الوعي والاهتمام بالمكتب

مقاييس الأداء

٢٠٠٩: ٢٥ ٠٠٠

تقديرات عام ٢٠١٠: ١٥٠ ٠٠٠

الهدف لعام ٢٠١١: ٢٠٠ ٠٠٠

(ب) '١' زيادة عدد مصادر المعلومات من داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، التي يجمعها ويرصدها ويحللها يوميا لتقييم المؤشرات المبكرة لمخاطر وقوع إبادة جماعية أو جرائم حرب أو تطهير عرقي أو جرائم ضد الإنسانية

(ب) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل لمنع مخاطر وقوع إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي، وجرائم ضد الإنسانية أو التخفيف منها، نتيجة للمشورة والتحليل اللذين يتمتعان بالأهمية وحسن التوقيت لخطر الإبادة الجماعية في موقف معين، والتوصيات المتعلقة باتخاذ تدابير وقائية

مقاييس الأداء

٢٠٠٩: ٩١

تقديرات عام ٢٠١٠: ١٠٠

الهدف لعام ٢٠١١: ١٥٠

٢' زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يدرّهم المكتب على إدارة المعلومات وتحليلها لتقييم مخاطر وقوع إبادة جماعية، وجرائم حرب، وتطهير عرقي، وجرائم ضد الإنسانية، وعلى اتخاذ تدابير لمنع هذه المخاطر أو التخفيف منها

مقاييس الأداء

٢٠٠٩: ٢٠٠

تقديرات عام ٢٠١٠: ٤٠٠

الهدف لعام ٢٠١١: ٥٠٠

النواتج

- وضع آلية للإنذار المبكر بمخاطر وقوع جرائم إبادة جماعية أو جرائم حرب أو تطهير عرقي أو جرائم ضد الإنسانية، بالقيام بشكل منهجي بجمع المعلومات من مصادر متنوعة كثيرة وإدارتها وتحليلها، استناداً إلى الإطار التحليلي للمكتب.
- تقديم تقارير أو مذكرات استشارية إلى الأمين العام و/أو إلى مجلس الأمن تضم توصيات بشأن اعتماد استراتيجيات و/أو خيارات سياسية لما ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة من إجراءات لمعالجة الحالات في كافة أرجاء العالم التي يمكن أن تفضي إلى ارتكاب إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو تطهير عرقي. وحيثما يكون ذلك مناسباً، يمكن أن تستند هذه التقارير والمذكرات إلى النتائج التي تقدمها بعثات تقصي الحقائق (١٠)
- إجراء حوار تفاعلي غير رسمي خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سياق استمرار النظر في مسؤولية توفير الحماية
- تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن (٣)
- إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية من خلال البعثات الاستشارية والمشاورات وأنشطة الاتصال.

- إيفاد بعثات دعوة إلى البلدان أو المناطق التي تعتبر فيها مشاركة المكتب بأنها ذات قيمة خاصة فيما يتعلق بالمنع المبكر لخطر وقوع إبادة جماعية (٣)
- عقد حلقات عمل أو حلقات دراسية تدريبية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل مخاطر وقوع إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية، وتقديم توصيات أو اتخاذ تدابير وقائية؛ وإعداد مواد تدريبية؛ وتجهيز مجموعة من المدربين الخبراء (٨)
- تنقيح الإطار التحليلي ليشمل منع وقوع جرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية إضافة إلى جريمة الإبادة الجماعية.
- استكمال الموقع الشبكي للمكتب
- أُعدَّت ١٢ ٠٠٠ نسخة من الكتيب الذي يتضمن معلومات عن المكتب ونُشرت ووُزِّعت على نطاق واسع على جهات منها الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة، ولا سيما في الميدان، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

العوامل الخارجية

٦٠ - من المتوقع أن تتحقق الأهداف إذا توفرت الإرادة السياسية لدى أعضاء مجلس الأمن للعمل مع المكتب من أجل النظر في توصياته واتخاذ إجراء عند الضرورة لتنفيذها شريطة أن تبدي الدول التي تستضيف المناسبات الحاسمة استعداداً للعمل معه وأن تتيح المجال للحصول على خدماته؛ وأن تتوفر النوايا الحسنة والمشاركة الفعالة للمنظمات الإقليمية وغيرها.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠						
الاحتياجات لعام ٢٠١١						
الفروق،						
النفقات الإضافية						
الاعتمادات	التقديرية	(العجز)	الإجمالية	الصافية	غير متكررة	الفروق
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
١ ٠٧٧,٩	٩٩٥,٧	٨٢,٢	١ ٦١٧,٧	١ ٥٣٥,٥	-	٥٣٩,٨
٦٦٣,٤	٤٩٧,٣	١٦٦,١	٩٥٧,٩	٧٩١,٨	٨٥,٤	٢٩٤,٥
١ ٧٤١,٣	١ ٤٩٣,٠	٢٤٨,٣	٢ ٥٧٥,٦	٢ ٣٢٧,٣	٨٥,٤	٨٣٤,٣

٦١ - تصل تقديرات احتياجات المستشار الخاص من الموارد في عام ٢٠١١ إلى مبلغ صافيه ٦٠٠ ٥٧٥ دولار (إجماليه ٨٢٦ ٥٠٠ دولار) يغطي تكاليف بقاء المستشار الخاص برتبة وكيل أمين عام، وتكاليف خمسة موظفين للدعم (٢ ف-٤ و ١ ف-٣

٦٤ - ويعد المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية أقدم الموظفين المسؤولين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١). وفي عام ٢٠١٠، طرأت زيادة كبيرة على أنشطة المكتب. وفي عام ٢٠١١، سيتناول المكتب نطاقاً أوسع من الجرائم الفظيعة وسيتولى أيضاً عدة مهام جديدة. ومن الواضح أن الهيكل الحالي لن يستطيع تلبية الطلبات المتزايدة. ولهذا، يُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) تكمل الوظائف الست الحالية (١ وكيل أمين عام، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في مكتب المستشار الخاص لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات التي يقدمها المكتب إلى الكيانات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وإلى الدول الأعضاء.

دال - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

(٢٠٠ ٦٢٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٥ - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عين الأمين العام كريستوفر روس مبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية (S/2009/19) وبيّن للمجلس أن المبعوث سيعمل مع الأطراف والدول المجاورة على أساس قرار مجلس الأمن الأخير ١٨١٣ (٢٠٠٨) وقرارات سابقة، وسيراعي ما أحرز من تقدم إلى الآن من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. وفي رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/20)، أعلم رئيس المجلس الأمين العام بأن قراره قد عُرض على أعضاء المجلس.

٦٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وفي قراره ١٩٢٠ (٢٠١٠)، أهاب مجلس الأمن بالطرفين مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة ومواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية.

التعاون مع كيانات أخرى

٦٧ - يرفع المبعوث الشخصي تقارير عن استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتدعم إدارتا الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام معاً المبعوث الشخصي، ويشمل هذا الدعم تزويده بمعلومات دورية عن آخر التطورات السياسية في المنطقة وعن الحالة على أرض الواقع، بالإضافة إلى التحليل السياسي

والمشورة السياسية. وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم اللوجستي أثناء زيارات المبعوث الشخصي إلى المنطقة.

معلومات عن الأداء لعام ٢٠١٠

٦٨ - تنفيذاً للقرار ١٩٢٠ (٢٠١٠)، أجرى المبعوث الشخصي مشاورات مستفيضة مع ممثلي الطرفين، المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وكذلك مع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، وممثلي بلدان أخرى مهتمة بالأمر. وإضافةً إلى ذلك، اضطلع بزيارتين إلى المنطقة، في آذار/مارس وتموز/يوليه، لإجراء مشاورات متعمقة بشأن المواقف الراهنة للأطراف وسبل الانتقال بعملية المفاوضات إلى مرحلة تتسم بمزيد من الكثافة والموضوعية. وقام أيضاً بزيارة عواصم بلدان مجموعة الأصدقاء في حزيران/يونيه للاستماع إلى آرائها وطلب دعمها لإحراز التقدم في المفاوضات. وعقدت مفاوضات غير رسمية فيما بين الأطراف في ولاية نيويورك، في شباط/فبراير.

٦٩ - وبحلول منتصف عام ٢٠١٠، أعلم المبعوث الشخصي الأمين العام، بعد اضطلاع به ببعثة واحدة إلى المنطقة وعقده اجتماعاً غير رسمي ومشاورات عديدة مع ممثلي الأطراف والدول المجاورة وأعضاء فريق الأصدقاء، أن المفاوضات ما زالت في حالة جمود، إذ لم يقبل أي من الطرفين باقتراح الآخر كأساس وحيد لمفاوضات مقبلة. وأثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٠، سيضطلع المبعوث بزيارات أخرى إلى المنطقة وينظم اجتماعات غير رسمية إضافية لمساعدة الأطراف في تحديد المجالات التي ستتوفر بشأنها الإرادة السياسية الكافية لإحراز التقدم في عملية التفاوض. والهدف الرئيسي من ذلك هو التوصل إلى تفاهم عملي فيما بين الأطراف يمكن من البدء بجولة خامسة من المحادثات الرسمية التي تيسر عقد مرحلة من المفاوضات تتسم بمزيد من الكثافة والموضوعية، وفقاً لما دعا إليه مجلس الأمن.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٧٠ - في عام ٢٠١١، سيواصل المبعوث الشخصي عقد مشاورات وتيسير إجراء مفاوضات مع حكومة المغرب وقيادة جبهة البوليساريو للتوصل إلى حل سياسي بشأن مسألة الصحراء الغربية. وسيواصل أيضاً عقد مشاورات مع دولتين مجاورتين هما الجزائر وموريتانيا، والتنسيق عن كثب مع الدول الأعضاء المهتمة في نيويورك والعواصم معاً.

٧١ - وسينتهي عمل المبعوث الشخصي ما إن يتوصل الطرفان إلى حل سياسي مقبول لهما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٧٢ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية

مؤشرات الإنجاز
الإنجازات المتوقعة

(أ) إحراز التقدم نحو إيجاد تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية تشارك الأطراف وتسهم إسهاماً مشمراً في المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية للمسألة

مقاييس الأداء

١' عدد الاجتماعات التي عقدت بين أطراف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق

٢٠٠٩: ١

الهدف لعام ٢٠١٠: ٣

الهدف لعام ٢٠١١: ٣

٢' هل تم التوصل إلى اتفاق أم لا

٢٠٠٩: لا

٢٠١٠: لا

الهدف لعام ٢٠١١: نعم

النواتج

- مفاوضات جرت بين الأطراف المعنية ومشاورات عقدت مع الأطراف والدول المجاورة والمجتمع الدولي
 - تقارير وإحاطات قدمت إلى مجلس الأمن
-

العوامل الخارجية

٧٣ - من المتوقع أن يتحقق الهدف في ظل دور المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام عن طريق مبعوثه الشخصي شريطة أن يكون الطرفان عازمين على التوصل إلى حل سياسي وملتزمين بذلك وأن يقدم كل من الدول المجاورة والمجتمع الدولي الدعم لمساعي الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠							الاحتياجات لعام ٢٠١١	
النفقات الادخارية (العجز)							الفارق	
الاعتمادات	التقديرية	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	إلزامية	الصافية	غير متكررة	٢٠١٠-٢٠١١
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٦)-(٥)	(٨)	(٩)=(٨)-(٧)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٩٢,٩	١٥٠,٧	٤٢,٢	١٦١,٣	١١٩,٣	-	(٣١,٦)	
التكاليف التشغيلية	٤٩٧,٨	٣١٧,٥	١٨٠,٣	٤٦٧,٩	٢٨٧,٦	-	(٢٩,٩)	
المجموع	٦٩٠,٧	٤٦٨,٢	٢٢٢,٥	٦٢٩,٢	٤٠٦,٧	-	(٦١,٥)	

٧٤ - تصل الاحتياجات في عام ٢٠١١ المقدرة لمكتب المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية إلى مبلغ صافيه ٢٠٠ ٦٢٩ دولار (إجماليه ٦٧١ دولار) يغطي تكاليف استمرار عمل المبعوث الشخصي برتبة وكيل أمين عام لفترة ١٢ شهراً (٣٠٠ ١٦١ دولار)، وتكاليف السفر الرسمي (٨٠٠ ١٧٠ دولار) وتكاليف تشغيلية (١٠٠ ٢٩٧ دولار).

٧٥ - ومن أصل هذا المبلغ، يغطي مبلغ ٥٠٠ ٢٢٢ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠١٠. وبذلك، يصل إجمالي احتياجات المبعوث الشخصي لعام ٢٠١١ إلى ٤٠٦ ٧٠٠ دولار. وتعود هذه الوفورات في الأساس إلى: عدد (٢٠٩) يقل عن العدد المتوقع (٢٧٤) من الأيام التي تقاضى عنها المبعوث الشخصي مرتباً (٢٠٠ ٤٢ دولار) واحتياجات تشغيلية أقل من المتوقع (٣٠٠ ١٨٠ دولار) تعزى أساساً إلى انخفاض عدد الاجتماعات التفاوضية عن تلك المتوقعة في عام ٢٠١٠.

٧٦ - ويعود الفرق بين احتياجات عام ٢٠١١ واعتمادات عام ٢٠١٠ أساساً إلى انخفاض عدد أيام العمل التي كان من المتوقع أن يضطلع بها المبعوث الشخصي وإلى الاحتياجات التشغيلية المرتبطة بأنشطته استناداً إلى نفقات عام ٢٠١٠.

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	وكيل أمين عام	مساعد مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع الموظفين	موظف الرتبة الأمم المتحدة	متطوعو	الموظفون الوطنيون	مجموع
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	١	-	-	-	-	١	-	-	-	١
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٧٧ - سيظل المبلغ الإجمالي لاحتياجات موظفي مكتب المبعوث الشخصي لعام ٢٠١٠ دون تغيير.

هاء - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩/٢٠٠٤ (١٠٠ ٧٣٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٨ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قرر تعيين تيري - رود لارسن مبعوثاً خاصاً له معنياً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقاً لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وتنفيذاً لهذه الولاية، يُجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير النصف سنوية المقدمة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

٧٩ - وفي تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، خلص الأمين العام إلى أنه تم استيفاء عدد من المتطلبات التنفيذية المنبثقة من القرار ومن بينها انسحاب قوات الجمهورية العربية السورية من لبنان. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، واستجابة للتقرير النصف سنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان تمشياً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار

الوطني اللبناني، بتحديد حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، مشيراً إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وحث الطرفين على بذل الجهود لإجراء من الحوار الثنائي سعياً لبلوغ تلك الغاية.

٨٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ أصدر مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالجهات الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، في ما يتعلق بعدة أمور منها نزع السلاح، وترسيم الحدود الدولية للبنان، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير إلى المجلس بانتظام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨١ - ولا تزال عملية تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) طويلة ومعقدة. وقد نُفذ الكثير من أحكام القرار منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد سحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأصولها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استناداً إلى تفاهم تم التوصل إليها مع الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٥. وأجريت انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٨، وانتخابات برلمانية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وشارك البلدان، منذ ذلك الحين، في محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة لسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، بما في ذلك ترسيم حدودهما المشتركة. غير أن ترسيم الحدود هذا، على النحو الذي شجع عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، لم ينفذ بعد.

٨٢ - ورغم جميع هذه الخطوات الرئيسية صوب التنفيذ الكامل للقرار، لم تنفذ الفقرات الداعية إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وقد دخل الزعماء اللبنانيون منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في حوار وطني لمناقشة هذه المسألة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٣ - يقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الذي يخطط المبعوث الخاص علماً على نحو منتظم بالتطورات السياسية في لبنان، وينفذ معه بعثات سياسية ميدانية مخصصة. وعلاوة على ذلك، يقدم كل من المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للرحلات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٨٤ - في عام ٢٠٠٩، أكمل لبنان وسورية من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، على النحو الذي شجعه مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، عُقد الحوار الوطني بصورة منتظمة لمناقشة مسألة الجماعات المسلحة في لبنان، إلا أن ذلك تم من دون إحراز أي تقدم ملموس في هذا الشأن.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٨٥ - يعتزم الأمين العام أن يواصل في عام ٢٠١١ جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف المعنية على إحراز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يكفل استقرار المنطقة على أفضل وجه.

٨٦ - وستعتبر ولاية هذه البعثة السياسية الخاصة مكتملة عندما يؤكد مجلس الأمن أن قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد نُفذ بالكامل.

٨٧ - ويرد أدناه عرض لأهداف مكتب المبعوث الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لديه.

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع مقررات المجلس اللاحقة ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' عدم حدوث انتهاكات في الأرض والجو والبحر مقاييس الأداء	(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدة واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء إقليمه
عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢٠٠٩: ٢٧ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٧ إلى ٣١ تفاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٣١ إلى ٣٦ تفاعلا

٢' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الإقليم اللبناني، ولا سيما على امتداد حدوده

مقاييس الأداء

عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

٢٠٠٩: ٢٧ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٧ إلى ٣١ تفاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٣١ إلى ٣٦ تفاعلا

(ب) تيسير حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها
(ب) ١' زيادة اكتساب حكومة لبنان حق التفرد في استخدام القوة في جميع أنحاء إقليمها

مقاييس الأداء

عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

٢٠٠٩: ٢٧ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٧ إلى ٣١ تفاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٣١ إلى ٣٦ تفاعلا

٢' تقديم المبعوث الخاص الدعم لكفالة منع أي أفراد أو جماعات، بخلاف القوات المسلحة الرسمية من حمل الأسلحة، مع مراعاة جلسات الحوار الوطني التي تعقد بانتظام

مقاييس الأداء

عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

٢٠٠٩: ٢٧ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٧ إلى ٣١ تفاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٣١ إلى ٣٦ تفاعلا

٣' تقديم المبعوث الخاص الدعم لعملية حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية العاملة في لبنان ونزع سلاحها، مع مراعاة عقد جلسات الحوار الوطني، ومع الالتزام في الوقت نفسه بالمقررات السابقة المنبثقة عن الحوار، المتعلقة بالسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها

مقاييس الأداء

عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

٢٠٠٩: ٢٧ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٧ إلى ٣١ تفاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٣١ إلى ٣٦ تفاعلا

(ج) الاضطلاع بعملية تيسير دعما لتعزيز استجابة جميع الدول الأعضاء لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) (ج) قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم المحرز في هذا الصدد

مقاييس الأداء

عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية

٢٠٠٩: ٢٧ تفاعلا

تقديرات عام ٢٠١٠: ٢٧ إلى ٣١ تفاعلا

الهدف لعام ٢٠١١: ٣١ إلى ٣٦ تفاعلا

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة بين المبعوث الخاص وممثلي حكومة لبنان والحكومات المهتمة الأخرى لتشجيع تنفيذ القرار
- عقد اجتماعات مع حكومة لبنان دعما للحوار الوطني اللبناني المتصل بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها
- عقد اجتماعات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين المنظمة وحكومة لبنان لتيسير إجراء حوار بين المنظمة والسلطة الفلسطينية وحكومة لبنان فيما يتعلق بحل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها نفوذ على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة في العمل بالوسائل السلمية على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة
- تقديم الأمين العام تقارير إلى مجلس الأمن (٢)

العوامل الخارجية

٨٨ - يُتوقع أن تتحقق الأهداف والإنجازات المتوقعة شريطة ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛ (ب) عدم استئناف الأعمال العدائية في المنطقة وفي البلد؛ (ج) وجود نوايا سياسية حسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) انعكاس أثر النوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء إيجابيا على الأطراف المعنية؛ (هـ) عدم وجود إي توترات بين لبنان والبلدان في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠						الاحتياجات لعام ٢٠١١	
	الاعتمادات	التقديرية	النفقات (العجز)	الوفورات	الفرق،	المجموع	الصافية	غير المتكررة
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
تكاليف الأفراد المدنيين	٢٧٥,٣	٢١٤,١	٦١,٢	٢٦٩,٤	٢٠٨,٢	-	(٥,٩)	
التكاليف التشغيلية	٣١٩,٧	٣٣١,٥	(١١,٨)	٤٦٤,٧	٤٧٦,٥	-	١٤٥,٠	
المجموع	٥٩٥,٠	٥٤٥,٦	٤٩,٤	٧٣٤,١	٦٨٤,٧	-	١٣٩,١	

٨٩ - يبلغ صافي تقديرات احتياجات المبعوث الخاص من الموارد في عام ٢٠١١ ما مقداره ٧٣٤١٠٠ دولار (إجماليها ٧٧٨ ٧٠٠ دولار)، وتغطي هذه الاحتياجات استمرار وظيفة المبعوث الخاص برتبة وكيل أمين عام بعقد مقابل دولار واحد في العام، ووظيفتين (١ ف-٤ و ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)) لفترة ١٢ شهرا (٢٦٩ ٤٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٦٢ ٨٠٠ دولار) والاحتياجات التشغيلية (١٠١ ٩٠٠ دولار).

٩٠ - ومن هذا المبلغ سيُعطى مبلغ قدره ٤٩ ٤٠٠ دولار من الرصيد غير المربوط من اعتمادات عام ٢٠١٠. وبذلك، يبلغ إجمالي الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١١ للمبعوث الخاص ٦٨٧ ٧٠٠ دولار. وتعزى الوفورات بصورة أساسية إلى انخفاض التكاليف الفعلية للمرتبات عما كان متوقعا (٢٠٠ ٦١ دولار)، يقابلها جزئيا زيادة في الإنفاق على الاتصالات التجارية نتيجة للجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الخاص للاتصال مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية بغية الحفاظ على الاستقرار في المنطقة (٧٠٠ ٤ دولار) والاحتياجات الإضافية للخدمات الأخرى المتعلقة بالمصاريف التي يدفعها مكتب منسق الأمم

المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لقاء المرتبات والعمل الإضافي للموظفين الذين يساعدون المبعوث الخاص خلال زيارته إلى المنطقة (١٠٠ ٧ دولار).

٩١ - ويعزى الفرق بين احتياجات عام ٢٠١١ واعتمادات عام ٢٠١٠ بصورة أساسية إلى زيادة مخصصات السفر الرسمي للمبعوث الخاص وفريقه من أجل تكثيف اتصالاته مع مجموعة واسعة مع الأطراف المعنية.

الاحتياجات من الموظفين

الفئة الفنية والفئات العليا		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		موظفو الأمم المتحدة		مجموع الموظفين الدوليين		مجموع الموظفين الوطنيين		مجموع		مجموع	
وَأ	أع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الخدمات الميدانية/الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظفون وطنيون	الرتبة المحلية	الرتبة الأمم المتحدة	مجموع	الخدمات الميدانية/الخدمات العامة	مجموع الموظفين الوطنيين
الاحتياجات المعتمدة لعام ٢٠١٠	١	-	-	-	١	-	-	٢	-	١	٣	-	٣	-	-
الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١١	١	-	-	-	١	-	-	٢	-	١	٣	-	٣	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٩٢ - وسيبقى إجمالي احتياجات مكتب المبعوث الخاص من الموظفين من دون تغيير لعام ٢٠١١.

واو - ممثل الأمم المتحدة المعني بالجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق تنمية العراق

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٩٣ - المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هيئة معنية بالإشراف على مراجعة حسابات صندوق تنمية العراق. والغرض الرئيسي من المجلس، كما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، هو تعزيز الأهداف المنصوص عليها في ذلك القرار، ومن بينها المساعدة في كفالة استخدام صندوق تنمية العراق على نحو شفاف لمنفعة الشعب العراقي، وكفالة أن تكون صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة. وتودع في صندوق تنمية العراق العائدات من مبيعات صادرات النفط من العراق، فضلا عن الأرصدة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء والأرصدة العراقية المجمدة.

٩٤ - ويتألف المجلس من ممثلين مؤهلين على النحو الواجب للأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن عضو مؤهل على النحو الواجب تعينه حكومة العراق. وعين الأمين العام ممثل الأمين العام المساعد، المراقب المالي، ليمثل الأمم المتحدة في المجلس.

٩٥ - ومُددت ولاية المجلس آخر مرة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠		الاحتياجات لعام ٢٠١١			الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات التقديرية (العجز)	الفرق، الوفورات	المجموع الصافية	غير المتكررة	
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٣)-(٤)	(٦)
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٣)-(٤)	(٦)
التكاليف التشغيلية	-	٨٢,٢	(٨٢,٢)	-	-	-
المجموع	-	٨٢,٢ ^١	(٨٢,٢)	-	-	-

(أ) تمت الموافقة على هذا المبلغ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٤ على أن يُستوعب من الاعتمادات البالغة قيمتها ٥٦٩ ٥٢٦ ٥٠٠ دولار، التي أقرتها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في قرارها ٢٤٥/٦٤.

٩٦ - نظرا لحالة عدم اليقين المتعلقة بتمديد الولاية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تُخصَّص أية اعتمادات لعام ٢٠١١. غير أنه إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد الولاية، فسُتبدل قصارى الجهود لاستيعاب أية احتياجات من داخل الاعتمادات الكلية المخصصة للبعثات السياسية الخاصة.